

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية :

٢٠١٦/١٤٨

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد حسن حبوب
وعضوية القضاة السادة
د. مصطفى العساف، باسم المبيضين، حابس العبدالات، خضر مشعل

المميزة:- شركة الكهرباء الوطنية المساهمة العامة .

وكلاؤها المحامون د. إبراهيم مشهور الجازي ود. عمر مشهور الجازي
وشادي وليد الحيارى ولين ناظم الجيوسي وسوار صخر سميرات ونشأت
حسين السيايدة.

المميز ضدهم : ١- مازن شكري محمود شطناوي.

٢- ماهر شكري محمود شطناوي.

٣- براءة شكري محمود شطناوي.

٤- سليم مصطفى عبد شطناوي (وليس كما ورد خطأ في لائحة

التمييز سليم شكري محمود شطناوي).

٥- نزار محمود مصطفى شطناوي.

٦- شاكر محمود مصطفى شطناوي.

٧- محمد محمود مصطفى شطناوي.

٨- أحمد محمود مصطفى شطناوي.

٩- نزيه محمود مصطفى شطناوي.

١٠- محاسن محمود صيتان شطناوي بصفتها وصية على ابنتها

القاصرة رغد شكري محمود شطناوي.

وكيلهم المحامي خالد شطناوي.

بتاريخ ٢٠١٦/١/١٢ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف حقوق إربد في القضية رقم (٢٠١٥/١٠٥٩٤) تاريخ ٢٠١٥/١٢/١٣ المتضمن رد الاستئناف المقدم من المدعى عليها (شركة الكهرباء الوطنية) موضوعاً وتأيد القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق إربد في القضية رقم (٢٠١٤/١٤٦) تاريخ ٢٠١٤/١١/٣٠ القاضي بإلزام المدعى عليها شركة الكهرباء الوطنية بدفع مبلغ (١٦٢٤١٢,٧٦٨) ديناراً يوزع فيما بينهم حسب حصص كل منهم في سند التسجيل وتضمينها الرسوم والمصاريف ومبلغ (١٠٠٠) دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية بواقع (٣,٥%) تحسب من تاريخ إقامة المنشآت الكهربائية وحتى السداد التام وتضمين المستأنفة الرسوم والمصاريف التي تكبدها المستأنف عليهم في مرحلة الاستئناف ومبلغ (٥٠٠) دينار أتعاب محاماة .

وتتلخص أسباب التمييز في الآتي :-

- ١- أخطأت المحكمة بالحكم على الميزة بالمبلغ المدعى به وعدم رد الدعوى لعدم الخصومة والوكالة موقعة قبل إقامة المنشآت الكهربائية.
- ٢- أخطأت المحكمة بالحكم على الميزة بالمبلغ المحكوم به حيث إن الميزة لم تتسبب بأية أضرار تجاه المميز ضدهم ولا يستحق المميز ضدهم أي تعويض.
- ٣- أخطأت المحكمة بعدم إجراء خبرة جديدة حيث إن هذا التقرير جاء معيباً حيث لم يتضمن أي أسس معرفية ذاتية بأسعار الأراضي .
- ٤- أخطأت المحكمة بإصدار قرارها المميز باعتماد تقرير الخبرة دون مراعاة أن هذه الخبرة قد جاءت فاقدة للأصول التي تُبنى عليها تقارير الخبرة ومخالفة لاجتهادات محكمة التمييز .
- ٥- أخطأت المحكمة باعتماد تقرير الخبرة حيث جاء هذا التقرير مخالفاً للقانون.
- ٦- أخطأت المحكمة بالحكم بالفائدة القانونية لعدم توافر شروط الحكم بها وليست من الخصوص الموكل به.

لهذه الأسباب طلب وكلاء الميزة قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز.

الق رار

بعد التدقيق والمداولة نجد إنه وبتاريخ ٢٣/١/٢٠١٤ أقام

المدعون:-

- ١- مازن شكري محمود شطناوي.
- ٢- ماهر شكري محمود شطناوي.
- ٣- براءة شكري محمود شطناوي.
- ٤- سليم مصطفى عبد شطناوي.
- ٥- نزار محمود مصطفى شطناوي.
- ٦- شاكر محمود مصطفى شطناوي.
- ٧- محمد محمود مصطفى شطناوي.
- ٨- أحمد محمود مصطفى شطناوي.
- ٩- نزيه محمود مصطفى شطناوي.

١٠- محاسن محمود صيتان شطناوي بصفتها وصياً شرعياً عن ابنتها القاصرة رغد شكري محمود شطناوي بموجب حجة الوصاية رقم (١١٩/٧٣/٣١) تاريخ ٢٠١١/٥/١٥ الصادرة عن محكمة إربد الشرعية .

الدعوى الابتدائية الحقوقية رقم (٢٠١٤/١٤٦) لدى محكمة بداية حقوق إربد بمواجهة المدعى عليها شركة الكهرباء الوطنية وموضوعها : مطالبة ببدل العطل والضرر ونقصان القيمة وفوات المنفعة مقدرين دعواهم بمبلغ (٧٥٠٠) دينار لغايات الرسوم وقد أسس المدعون دعواهم على سند من القول :-

١- يملك المدعون حصصاً في قطعة الأرض رقم (٥) حوض (٥) من أراضي قرية حوارة ومساحتها (٥٩ دونماً و٢٣٢ م^٢) ملك.

٢- قامت المدعى عليها بإنشاء خط نقل كهربائي جهد (١٣٢ ك. ف) وقامت بزرع أبراج ضغط عال على قطعة الأرض وتمرير أسلاك الضغط العالي فوقها وتم نشر إعلان إنشاء الخط الكهربائي بعددي جريدتي الرأي رقم (١٤٧٢٠) بتاريخ ٢٠١١/٢/٣ والدستور رقم (١٥٦٥٠) بتاريخ ٢٠١١/٢/٦.

٣- إن فعل المدعى عليها ألحق أضراراً بالغة وفاحشة بأرض المدعين وجعلها غير صالحة للانتفاع بها وأنقص من قيمتها وزراعتها الأمر الذي أوجب إقامة هذه الدعوى.

وبعد السير بإجراءات المحاكمة وبتاريخ ٢٠١٤/١١/٣٠ أصدرت محكمة أول درجة حكماً وجاهياً بحق المدعين ووجاهياً اعتبارياً بحق المدعى عليها المتضمن إلزام المدعى عليها بدفع مبلغ (١٦٢٤١٢,٧٦٨) ديناراً للجهة المدعية مع الرسوم والمصاريف والأتعاب والفائدة القانونية تحسب من تاريخ إقامة المنشآت وحتى السداد التام.

لم ترتض المدعى عليها ولا المدعون بالقرار الصادر فطعن كل واحد فيه استئنافاً حيث تقدمت المدعى عليها باستئناف أصلي بتاريخ ٢٠١٥/٥/٣١ كما تقدم المدعون باستئناف تبعي بتاريخ ٢٠١٥/٦/٧ قيد الاستئناف بالرقم (٢٠١٥/١٠٥٩٤) وبتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٣ صدر الحكم وجاهياً متضمناً رد الاستئناف موضوعاً وتأيد القرار المستأنف وتضمين المستأنفة الرسوم والمصاريف ومبلغ (٥٠٠) دينار أتعاب محاماة .

لم ترتض المستأنفة بالقرار الصادر فطعنت فيه تمييزاً بتاريخ ٢٠١٦/١/١٢ وضمن المدة .

lawpedia.jo

وعن أسباب التمييز :-
وعن السبب الأول ومفاده تخطئة محكمة الاستئناف بعدم رد الدعوى لعدم صحة الخصومة والوكالة موقعة للوكيل قبل إنشاء الخط الكهربائي و لا تخوله حق إقامتها حيث لا يملك المميز ضدهم جميعاً حصصاً في سند التسجيل .

بالرجوع لكتاب المدير العام لشركة الكهرباء الوطنية رقم (٢٤٨٢/٥/٢/٧) تاريخ ٢٠١٤/٢/٢٦ فقد تضمن أن إنشاء الخط تم في عام ٢٠١٣ وتعود ملكيته لشركة الكهرباء في حين أن وكالة وكيل الجهة المدعية مؤرخة في ٢٠١٤/١/٢١ أي بعد إنشاء الخط وإن المدعين كما هو ثابت من سند التسجيل يملكون جميعهم حصصاً في قطعة الأرض موضوع الدعوى مما يجعل الخصومة قائمة وتخول الوكيل حق إقامة الدعوى مما يتعين معه رد هذا السبب .

وعن الأسباب الثاني والثالث والرابع والخامس ومفادها أن الميزة لم تتسبب بأية أضرار تجاه المميز ضدهم وتخطئتها بعدم إجراء خبرة جديدة واعتمادها لتقرير الخبرة المخالف للواقع .

ورداً على ذلك نجد إن محكمة الاستئناف قامت بإجراء خبرة جديدة مؤلفة من ثلاثة خبراء من ذوي الدراية والاختصاص وتم إيفامهم المهمة الموكلة إليهم وبعد أن تحلف الخبراء القسم القانوني قدم الخبراء وصفاً شاملاً ودقيقاً لقطعة الأرض ومساحتها ونوعها ونوع تربتها وبين الخبراء أنه يمر خط الضغط العالي الكهربائي بفرق جهد (١٣٢ ك.ف) مكون من حلقتين وكل حلقة مكونة من ثلاثة أسلاك فوق قطعة الأرض ونتيجة لمرور خط الضغط العالي فوق القطعة فقد ألحق هذا الخط أضراراً بالجزء الذي تمر فوقه أسلاك هذا الخط وعلى عرض المسافة بين السلكين البالغة (١١م) تأثير مباشر و(٩,٢) حماية بواقع (٤,٦ م) من كل جانب مع الأخذ بعين الاعتبار مسافة السماح الكهربائي المحددة من قبل هيئة قطاع الكهرباء وقدر الخبراء قيمة المتر المربع الواحد من الأرض بعد استئناسهم بسعر الأساس وبأسعار القطع المجاورة وتم تقدير نقصان القيمة بسعر المتر المربع الواحد مع وجود خط الضغط العالي الكهربائي وسعره بعدم وجود خط الضغط العالي بحيث تكون القيمة الإجمالية (١٦٣٨٦١,٣٢٨) ديناراً وحيث إن تقرير الخبرة جاء موافقاً للمادة (٨٣) من قانون أصول المحاكمات المدنية مما يوجب اعتماده وبناء حكم عليه ويتعين معه رد هذه الأسباب .

وعن السبب السادس ومفاده تخطئة محكمة الاستئناف بالحكم بالفائدة لعدم توافر شروط الحكم وليست من الخصوص الموكل بها الوكيل .

وحيث إن الفائدة القانونية قد نصت عليها المادة (٤٤) من قانون الكهرباء وهي مقررة بحكم القانون مما يتعين الحكم بها كما أن وكالة وكيل المدعين قد اشتملت في مضمونها على المطالبة بالفائدة القانونية مما يجعل الحكم بها موافقاً للقانون مما يتعين معه رد هذا السبب .

لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد الطعن التمييزي وتأييد الحكم المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٥ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ٢٤/٣/٢٠١٦ م

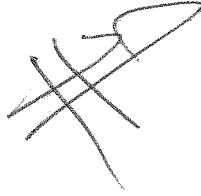
برئاسة القاضي نائب الرئيس



عضو

نائب الرئيس

عضو



عضو



رئيس الديوان

lawpedia.jo

دقيق / أ. ك.
وليد